الإستبيان العالمي لشركة برايس ووتر هاوس كوبرز حول الجرائم الإقتصادية والإحتيال 2018

اخراج الإحتيال من بين الظلال: تسليط الضوء على الإحتيال في الشرق الأوسط

pwc

www.pwc.com/me/crimeandfraudsurvey

الإحتيال: المنافس الأكبر الذي لم تكن تعرف بوجوده

يؤكد استبيان شركة برايس ووتر هاوس كوبرز حول الجرائم الإقتصادية والإحتيال في الشرق الأوسط بأن الجريمة الإقتصادية ما زالت مستمرة في تعطيل الأعمال التجارية في المنطقة.

نيك روبينسون
رئيس خدمات التحقق والنزاعات في الشرق الأوسط

طارق حداد
رئيس خدمات التحقق في الشرق الأوسط

يؤكد استبيان شركة برايس ووتر هاوس كوبرز حول الجرائم الإقتصادية والإحتيال في الشرق الأوسط أن الجريمة الإقتصادية متصاعدة في مسارها في المنطقة ومستمرة في تعطيل الأعمال التجارية. اظهرت نتائج هذا الإستبيان زيادة في نسبة المؤسسات التي اكتشفت حالات احتيال حيث ارتفعت هذه النسبة إلى 34% من 26% في عام 2016. في حين قد تعود نتيجة الارتفاع لزيادة الوعي بالجرائم الإقتصادية وتحسين آليات الكشف عنها داخل المؤسسات، إلى أنه ما يجب علينا أن نفكر به هو: "ماذا عن نسبة ال 66% المتبقية الكامنة في الظلال؟"

إن هذا السؤال يتعلق بشكل أساسي بعمليات الإحتيال التي لا تزال غير مكتشفه أو غير مبلغ عنها. وتزداد أهمية هذا السؤال بعد الكشف عن فئتين جديدتين من الإحتيال في استبيان هذا العام وهما سوء السلوك المهني والإحتيال من قبل المستهلك والتي ظهرت كأكثر الجرائم التي تم الابلاغ عنها من المؤسسات في جميع أنحاء المنطقة.

لكل منا تجربة شخصية في إلتماس الدور الكبير الذي تلعبه التكنولوجيا في جميع أنحاء حياتنا وتطور هذا الدور في الوقاية من عمليات الإحتيال وتعاظم دخول التكنولوجيا في بيئة العمل. من الناحية السلبية، إن هذا يزيد من المخاطر المتعلقه بالتكنولوجيا والتي تستغل من قبل المخربين للتسبب بتعطيل الاعمال عن بعد وهم في منازلهم. ومن الناحية الايجابية، فإن تأثير التكنولوجيا يعمل ايجابياً - من خلال قيام المؤسسات بالاستفادة من التكنولوجيا للمساعدة في مكافحة ومنع الجرائم الإقتصادية في مكان العمل.

إلى جانب الدور المتنامي للتكنولوجيا، تؤكد نتائج الاستطلاع بقوة ضرورة رفع قدرات العاملين في المؤسسات للتصدي للإحتيال، مؤكدة أن الأفراد يمكن أن يكونوا أعظم حليف وألد خصم لك في مكافحة الإحتيال. إن الإستثمار في الأفراد داخل مؤسستك لا يساهم فقط في الوقاية من الجرائم المالية، بل وأيضاً يحفز ويدفع قدماً النمو الاقتصادي في مكان العمل.

يسلط هذا التقرير الضوء على عمليات الإحتيال المكتشفة التي تواجهها المؤسسات، كما انه يبين الخطوات التي يمكن إتخاذها لمعرفة اثر الإحتيال في مؤسستك وإلقاء الضوء على النقاط المخفية للجرائم الإقتصادية التي تكمن في الظلال. فمن خلال ذلك نأمل أن تمكّنك دراستنا من رؤية الصورة الأشمل – وتعطيك المعرفه للتعامل مع والتصدي لمخاطر الإحتيال والنهوض بأعمالك بقوة أكبر.

نود أن نعبر عن شكرنا لجميع المشاركين في الإستبيان العالمي لشركة برايس ووتر هاوس كوبرز حول الجرائم الإقتصادية والإحتيال - تقرير الشرق الأوسط لعام 2018 ونتمنى ان يكون هذا التقرير مفيداً لكم.

نيك روبينسون

طارق حداد

المحتويات

6 الملاحظات الرئيسية

10 الإحتيال: كلمة واحدة ذات دلالات لا حدود لها

16 تسخير التكنولوجيا في الوقاية

20 استثمر في مواردك البشرية وليس فقط في الأجهزة

24 سطوع فجر الدور الاستباقي

26 كن مستعدًا - واخرج أقوى

الملاحظات الرئيسية

اخراج الجريمة الإقتصادية من بين الظلال

ازدادت نسبة المؤسسات التي أبلغت عن تعرضها للإحتيال في الشرق الأوسط في ال 24 شهر الماضية حيث ارتفعت هذه النسبة إلى

%34 مقارنة بـ **%26** خلال الفترة الماضية.

المخاطر الإقتصادية آخذة في التطور. و قد برزت فئتان جديدتان من الإحتيال خلال الدراسة هذا العام وهما

كأكثر أنواع الجرائم المبلغ عنها بالاضافه الى سوء استغلال الأصول

%46 من المشاركين في الإستبيان اشاروا إلى ان الخسائر المباشرة المتعلقة بالجرائم الإقتصادية بلغت تكلفتها بين

100 الف دولار و 50 مليون دولار

للحالة الواحدة

هل يتوافق ذلك مع اتجاهات الإحتيال التي تشاهدها في مؤسستك - وكيف يمكنك إتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه الجرائم؟

تثبت التكنولوجيا أنها حليف قوي

إن الاعتماد على التكنولوجيا في ازدياد، حيث تعتمد

%52

من المؤسسات على التكنولوجيا كعامل أساسي لمنع واكتشاف حالات للإحتيال المتعلقه بالجرائم الإلكترونية ولإكتشاف نقاط الضعف

%82 من المشاركين بالإستبيان يتفقون على أن استخدام المراقبة المستمرة بشكل آلي يساعد المؤسسات على مكافحة الجرائم الإقتصادية.

%77 من المؤسسات لديها خطة طارئة للتعامل مع الهجمات الإلكترونية، وهو ارتفاع ملحوظ بالمقارنة مع 33% في عام 2016.

%29 من المؤسسات تعتقد أن الجرائم الإلكترونية من المرجح أن تكون أكثر الجرائم ضرراً خلال الأشهر الـ 24 المقبلة.

هل تتجه مؤسستك نحو استخدام أكبر للتكنولوجيا لادارة المخاطر، أم أنك في خطر؟

الملاحظات الرئيسية

الموظفون هم المفتاح

%48 من مرتكبي الجرائم الإقتصادية هم افراد من داخل المؤسسات.

%62 من حالات الإحتيال الداخلي المبلغ عنها تشير إلى تورط الإدارة العليا والمتوسطة باعتبارهم الجناة الرئيسين.

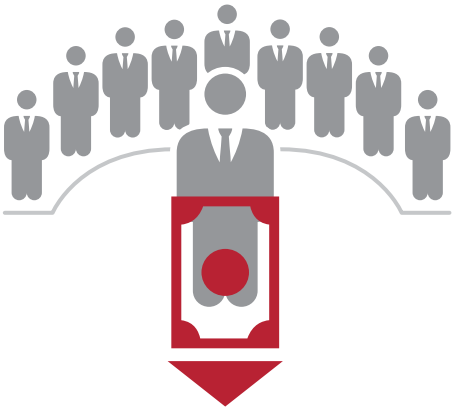

واحد من بين كل 10 مشاركين قد طلب منهم دفع رشوة في بلدانهم.

الإحتيال المرتكب من قبل المستهلك هو من أعلى ثلاثة أنواع من الجرائم الإقتصادية المبلغ عنها، ويعد مصدر الاضطراب الرئيسي للمؤسسات

هل تستهدف برامج توعيتك تعزيز ثقافة مؤسستك ومنطقتك بشكل إيجابي؟

تزايد الكشف عن الإحتيال والجرائم الإقتصادية

عمليات التدقيق الداخلي الروتينية هي اكبر مساهم في الكشف عن الإحتيال في المؤسسات

3 نقاط مئوية

اكتسبت البرامج المؤسساتية لأخلاقيات العمل والالتزام متانة مع زيادة نسبة المؤسسات التي تستخدم هذه البرامج بمعدل 3%.

11 نقطة مئوية

الثقة والموضوعية هما المفتاح: في الأشهر الـ 24 الماضية ازدادت البلاغات الداخلية بمقدار 11%، والتي تمثل ثاني اكبر مساهم في الكشف عن الإحتيال.

ارتفعت نسبة المؤسسات التي أجرت تقييم للمخاطر لمرة واحدة على الأقل خلال الأشهر الـ 24 الماضية إلى أكثر من

%77

وهذا يفوق المتوسط العالمي بقليل.

ما مقدار الإحتيال الذي تستطيع اكتشافه - وهل أنت مستعد بشكل كافٍ؟

الإحتيال: كلمة واحدة ذات دلالات لا حدود لها

%34

من المؤسسات أبلغت بأنها كانت ضحية لاعمال الإحتيال خلال الـ 24 شهرا الماضية.

المصدر: الإستبيان العالمي لشركة برايس ووتر هاوس كوبرز حول الجرائم الإقتصادية و الإحتيال في الشرق الأوسط 2018.

تقوم شركة برايس ووترهاوس كوبرز منذ ما يقارب عقدين بإجراء استبيان حول الإحتيال والجرائم الإقتصادية على المستوى العالمي ومنذ عقد على الأقل على مستوى منطقة الشرق الأوسط. وقد شارك 146 شخص من 10 بلدان مختلفة في جميع أنحاء الشرق الأوسط بهذا الإستبيان لعام 2018.

تشير النتائج الرئيسيه للاستبيان بأن الجرائم الإقتصادية المبلغ عنها في المنطقة لا تزال في ازدياد، حيث ذكرت واحدة من كل ثلاث مؤسسات أنها وقعت ضحية لجريمة اقتصادية - حيث ارتفعت النسبة من 26% إلى 34% خلال الـ 24 شهرا الماضية.

وعلى الرغم من الارتفاع فإن هذا الرقم لا يزال أقل بكثير من النتائج العالمية والتي اشارت إلى ان 49% من المؤسسات قد أبلغت عن تعرضها للإحتيال، وأقل من مستويات الجريمة المبلغ عنها في مناطق العالم الاخرى. ومع ذلك تعكس نتائج الشرق الأوسط ما تم الكشف عنه كاتجاه عالمي في رؤية زيادة كبيرة في الجرائم الإقتصادية المبلغ عنها. فما الذي يحدث؟ هل هي زيادة فعلية في عدد حالات الإحتيال، سواء في العالم أو في الشرق الأوسط، أم أن إدراكنا للإحتيال يتزايد؟

كلما دققت في النظر، كلما وجدت أكثر...

الإجابة ببساطة هو أنه من الصعب معرفة ذلك. ولكن من الواضح أن تزايد الإبلاغ عن حوادث الإحتيال على المستويين العالمي والإقليمي قد تعزز من خلال زيادة الوعي والتمحيص في مخاطر الجريمة الإقتصادية من قبل جميع أصحاب المصالح – بما في ذلك الشركات والموظفين وعامة الناس. كما أن الارتفاع الجوهري في الوعي بالإحتيال يساعد بدوره على تحفيز الجهات التنظيمية للقيام بخطوات للتغلب على الإحتيال مع التركيز على تكثيف الفحص الدقيق في المؤسسات من قبل جهات رقابية إلى حد أبعد.

يظهر التركيز المتزايد على الإحتيال في المنطقة من خلال زيادة الإنفاق على الجهود المبذولة لمعالجته حيث: ذكرت 42% من مؤسسات الشرق الأوسط أنها زادت من حجم المخصصات المالية لمكافحة الإحتيال والجريمة الإقتصادية خلال الـ 24 شهرا الماضية، وهي نفس النسبة على المستوى العالمي. وتعتزم 49% من المؤسسات زيادة هذه المبالغ في الأشهر الـ 24 المقبلة، وهي نسبة تفوق النسبة العالمية البالغة 44% - مما يشير إلى أن التركيز على الإحتيال من المتوقع أن يرتفع بشكل أسرع في الشرق الأوسط مقارنة بأي مكان آخر.

الشكل 1: ارتفاع معدل الجرائم الأقتصادية المبلغ عنها في جميع المناطق

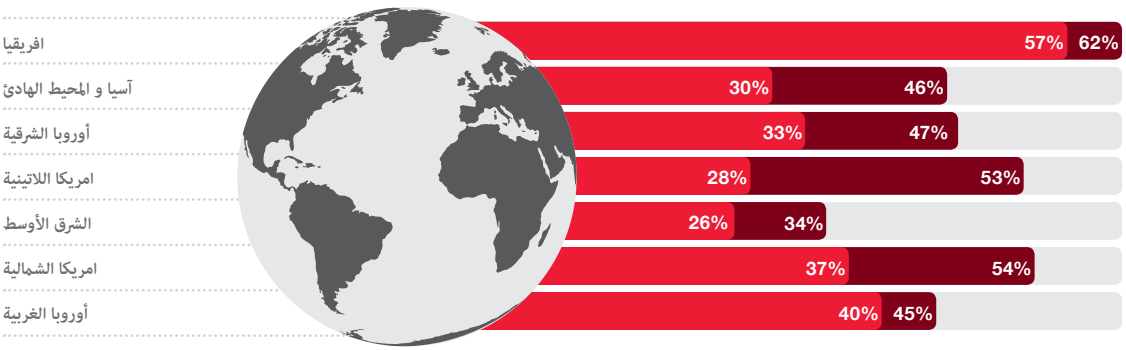

س: هل واجهت مؤسستك اي عملية إحتيال و/أو جريمة اقتصادية خلال الـ 24 شهرا الماضية؟

المصدر: الإستبيان العالمي لشركة برايس ووتر هاوس كوبرز حول الجرائم الإقتصادية و الإحتيال في الشرق الأوسط 2018

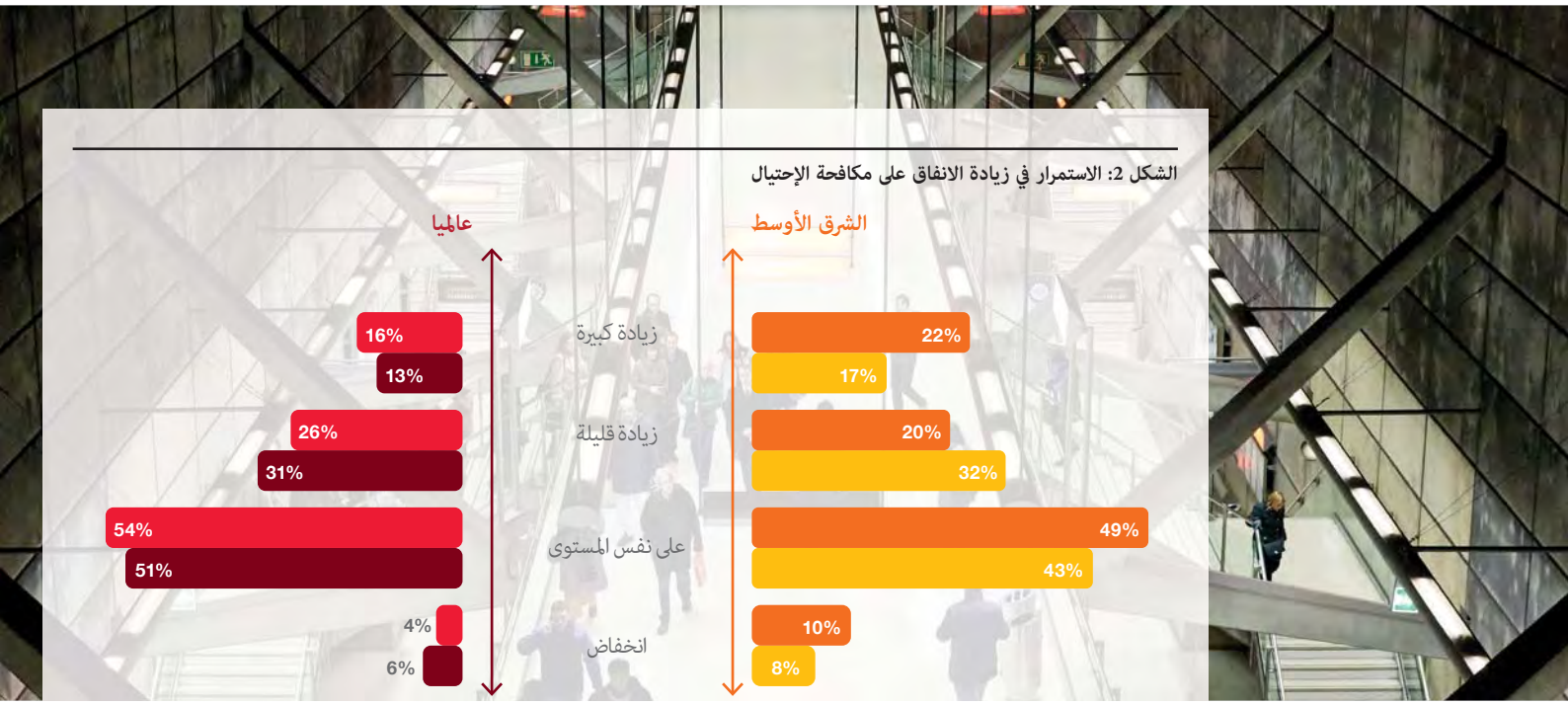

الشكل 2: الاستمرار في زيادة الانفاق على مكافحة الإحتيال

س: ما حجم التغيير في المخصصات المالية المستخدمة لمكافحة الإحتيال و/أو الجرائم الأقتصادية؟
المصدر: الإستبيان العالمي لشركة برايس ووتر هاوس كوبرز حول الجرائم الإقتصادية و الإحتيال في الشرق الأوسط

لقد طلبنا من المشاركين بالإستبيان تحديد أنواع الجرائم الإقتصادية التي تم اكتشافها في مؤسساتهم وفيما يلي توضيح يبين أكثر الجرائم انتشاراً من بين الجرائم المكتشفة.

الشكل 3: أنواع الجرائم الإقتصادية وعمليات الإحتيال التي تم التعرض لها

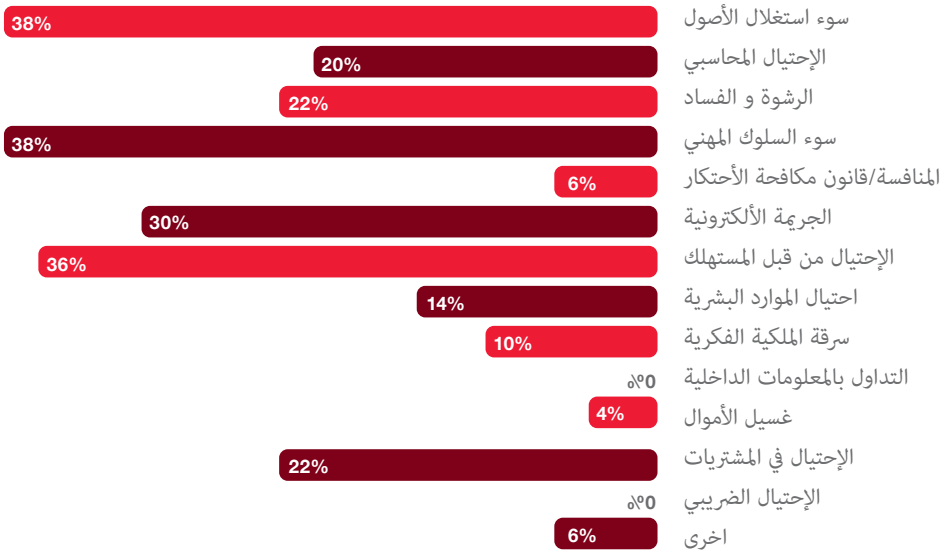

المصدر: الإستبيان العالمي لشركة برايس ووتر هاوس كوبرز حول الجرائم الإقتصادية و الإحتيال في الشرق الأوسط 2018

الإحتيال الضريبي: جريمة قد يحين وقتها

كما أشرنا فإن الإحتيال هو كلمة لها دلالات كثيرة. لكن إحدى الدلالات التي لم تظهر حتى الآن في الشرق الأوسط هي تلك المتعلقة بالضرائب، حيث لم يبلغ المشاركين في الإستبيان عن أي حالات من الإحتيال الضريبي خلال الـ 24 شهرًا الماضية.

ومع ذلك، قد يكون هذا على وشك أن يتغير مع فرض ضريبة القيمة المضافة مؤخراً في بعض دول مجلس التعاون الخليجي مما قد يؤدي إلى احتمالات تزايد الإحتيال الضريبي، مما يدعوا إلى النظر في اتخاذ اجراءات وقائيه.

العوامل الخاصة بالمنطقة تلعب دورها

الالتزام المتزايد للجهود المتعلقه بتحديد ومعالجة السلوك الإحتيالي تأثر بشكل كبير بالتطورات الإقليميه. وفي ضوء الموقع الاستراتيجي والجغرافي للشرق الأوسط، فإن 60% من المشاركين يعتقدون أن التغييرات في البيئة الجيوسياسية في المنطقه ستؤثر على البيئة التنظيمية - ويعتقد نصفهم تقريباً أنها ستحدث تغييرات في قوانين الإنفاذ. يبدو أن البيئة الجيوسياسية تشجع المؤسسات على تخصيص موارد اضافيه لمكافحة الإحتيال.

وفي الوقت نفسه فإن التطورات في التفاعل والشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص - بما في ذلك الجهود المتنامية لجذب رؤوس الأموال الدولية إلى المنطقة، وزيادة أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل البنية التحتية - تعزز الوعي بالحاجة للتوافق مع المعايير الدولية للحوكمة والالتزام. حيث ان برامج أخلاقيات العمل المؤسسيه والالتزام تزداد قوة في الشرق الأوسط بشكل كبير، مع ارتفاع نسبة المؤسسات التي تتبنى هذه البرامج بمعدل 3%. وهذا يناقض بشكل صارخ انخفاض في النتائج العالميه بمقدار 5% من حيث نسبة المؤسسات التي لديها هذه البرامج.

إحصاء تكلفة الإحتيال – الضرر المالي والمعنوي

اظهرت الدراسة بأن تكلفة الإحتيال الماليه كبيرة و واضحة فقد تسببت الجرائم الإقتصادية باضرار مالية تراوحت ما بين 100.000 دولار و 50 مليون دولار في 46% من المؤسسات المشاركة في الإستبيان. كما أشار الإستبيان إلى ان 4% من حالات الإحتيال الأكثر ضررًا لم يتم تصعيدها إلى الأشخاص العاملين في المناصب العليا، وفي 8% من هذه الحالات لم يعرف المشاركين في المؤسسة ما إذا تم تصعيد الإبلاغ عن هذه الحوادث.

أنواع الجريمة الإقتصادية: الزبون ليس دائمًا على حق ...

وبالانتقال إلى أنواع الجرائم الإقتصادية التي تواجهها المؤسسات فإن أكثر أشكال الإحتيال شيوعاً في المنطقة هي سوء استغلال الأصول، وسوء السلوك المهني، والإحتيال من قبل المستهلك. ويختلف هذا عن أكثر ثلاث جرائم اقتصادية شيوعاً على المستوى العالمي حيث تحتل الجريمة الإلكترونية المرتبة الثانية بعد سوء استغلال الأصول وقبل الإحتيال من قبل المستهلك. يعد التأثير المتزايد للإحتيال من قبل المستهلكين في المنطقة سمة مهمة في نتائج الإستبيان، حيث ذكر المشاركون أنها المصدر الأكبر لأحداث التعطيل والإضطرابات في المؤسسات.

%60

من المشاركين يعتقدون أن التغيرات في البيئة الجيوسياسية ستؤثر على البيئة التنظيمية

المصدر: الإستبيان العالمي لشركة برايس ووتر هاوس كوبرز حول الجرائم الإقتصادية و الإحتيال في الشرق الأوسط 2018

الاستثمار في برامج اخلاقيات العمل والالتزام في الشرق الاوسط في تزايد مستمر

الشكل 4 : أكثر أنواع الإحتيال شيوعا التي أبلغ عنها المشاركون في الشرق الأوسط

سوء استغلال الأصول
%38

سوء السلوك المهني
%38

الإحتيال من قبل المستهلك
%36

المصدر: الإستبيان العالمي لشركة برايس ووتر هاوس كوبرز حول الجرائم الإقتصادية و الإحتيال في الشرق الأوسط 2018

الفساد هو حلقة وصل رئيسية في سلسلة الإحتيال

أظهرت دراستنا سمة أخرى لمشهد الإحتيال في الشرق الأوسط وهي الصلة الوثيقة بين الفساد والإحتيال. كما إن سوء السلوك المهني يمثل احد أنواع الإحتيال الذي بدأ بالتزايد ليشكل تهديدا خطرا حيث اشار 28% من ضحايا الإحتيال على المستوى العالمي إنهم قد تعرضوا له خلال العامين الماضيين. إلى أنه منتشر بشكل أوسع في الشرق الأوسط بمعدل و قدره 38%.

وغالباً ما يقوم دافعوا الرشاوي باستخدام اموال ليست لهم في دفع الرشوة مما يعني وجود جريمة إحتيال أخرى تكون قد سبقت عملية الرشوة.

كما اظهرت دراستنا ان 10% من المشاركين في الشرق الأوسط قد طلب منهم دفع رشوة في بلدانهم و 7% قد طُلب منهم دفع رشوة خارج بلدانهم، مقارنة بنتائج الإستبيان العالمي التي بلغت 17% و 9% على التوالي. ويعتقد واحد من كل عشرة مشاركين في الإستبيان في الشرق الأوسط أنهم فقدوا فرصة لمنافس قام بدفع رشوة في البلد الذي يعملون فيه و 8% خارج بلادهم.

ومن الجدير بالذكر أن كل اثنين من أصل ثلاث شركات في الشرق الأوسط تستخدم على وجه التحديد برامج أخلاقيات العمل والالتزام بالأنظمة لمساعدتها على مكافحة الفساد وأنواع الإحتيال المتعلقه بالممارسات السوقية اللاخلاقية.

%10

من المشاركين افادوا بأنه قد طلب منهم دفع رشوة في بلدانهم و 7% قد طلب منهم دفع رشوة خارج بلدانهم

المصدر: الإستبيان العالمي لشركة برايس ووتر هاوس كوبرز حول الجرائم الإقتصادية و الإحتيال في الشرق الأوسط 2018.

مكافحة غسيل الأموال: قانون عابر للحدود

لقد أكد المشاركون في استبياننا على أن أنظمة مكافحة غسيل الأموال عابرة للحدود حيث أن 54% من المشاركين الذين تتعلق أعمالهم بنقل أموال يخضعون لكل من قوانين مكافحة غسيل الأموال المحلية والقوانين التابعه للبلدان الأخرى و7% من المشاركين يخضعون لقوانين البلدان الأخرى فقط.

إن لمراقبة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب أولوية قصوى في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وقد أشار المشاركون من قطاع الخدمات المالية والذين يشكلون 24% من المشاركين في دراستنا إلى أن نسبة المؤسسات التي تقوم بتقييم مخاطر غسيل الأموال و تمويل الارهاب قد انخفضت بنسبة 12% في الأشهر الـ 24 الماضية، حيث قامت 67% فقط من هذه المؤسسات بإجراء هذه التقييمات و قد يعود جزء من هذا الانخفاض إلى ارتفاع نسبة المشاركين الذين لا يعلمون إذا قامت مؤسساتهم بتقييم مخاطر مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وما لم تقم المؤسسات بإجراء تقييم لهذه المخاطر فإنها لن تكون مستعدة للاستجابة لحوادث الجرائم المالية أو التأكد من أنها تستثمر موارد ضمن ضوابط مناسبة. وقد أكدت نتائج الإستبيان على ضرورة إجراء تقييم لهذه المخاطر حيث أن 23% من المشاركين قد خضعوا لبرنامج إصلاح اجباري أو تلقوا ملاحظات من جهات رقابية مما يؤكد أن إتجاه الجهات الرقابية يتضمن إتخاذ موقف أكثر صرامة تجاه المؤسسات التي تفشل في الحد من مخاطر الجريمة المالية بشكل كاف.

التكاليف الغير مالية تفوق التكاليف المالية التي تكبدتها المؤسسات

أن أكبر الآثار للإحتيال هي ليست مالية، وإنما هي الآثار الضارة التي تسببها هذه الجرائم على حياة الأشخاص وانطباعاتهم.
تجدر الإشارة إلى أن اكبر الآثار غير المالية هي الاثر على معنويات الموظفين في مكان العمل، في حين أن ثاني أكبر الآثار السلبية هي الأثر على الإنطباع العام. تتطابق هذه النتائج مع الدراسة العالمية مما يدل على أن مؤسسات الشرق الأوسط تدرك آثار الإحتيال السلبية غير المالية على الأفراد داخل وخارج بيئة العمل.

الشكل 5 : يؤثر الإحتيال و الجرائم الأقتصادية على العديد من جوانب المؤسسات في الشرق الأوسط

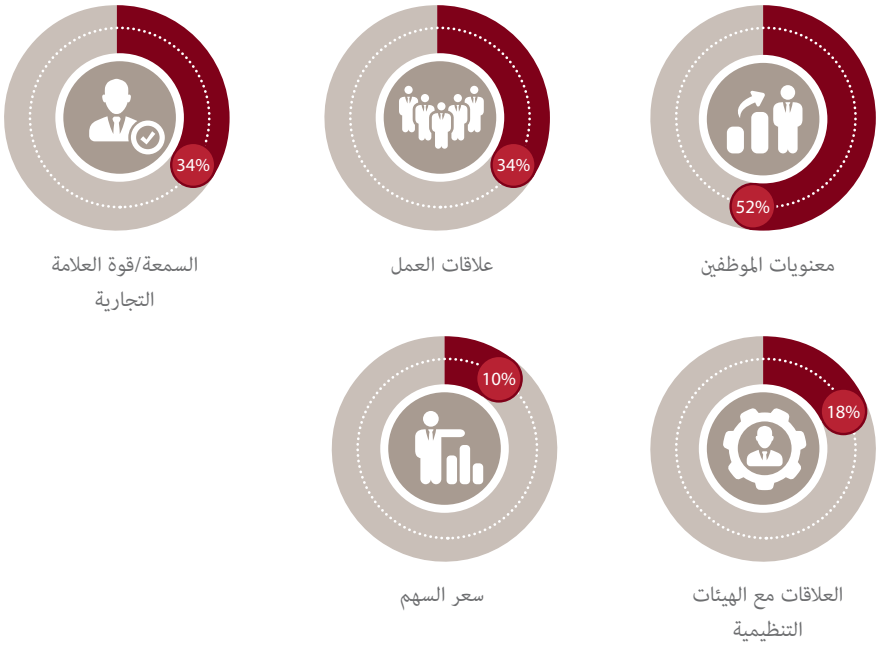

■ متوسط الى عال

س: ماهو أثر أكبر جرائم الإحتيال/ الجرائم الإقتصادية على الجوانب التالية من عملياتك المهنية؟

المصدر: الإستبيان العالمي لشركة برايس ووتر هاوس كوبرز حول الجرائم الإقتصادية و الإحتيال في الشرق الأوسط 2018

تسخير التكنولوجيا في الوقاية

التهديدات الالكترونية مستمرة في النمو...

واحدة من أكثر النتائج المدهشة - والمقلقة - في دراستنا هي أن 50% فقط من المؤسسات المشاركة في الإستبيان في الشرق الأوسط قد أجرت تقييم لمخاطر الجرائم الالكترونية وتحديد لمواقع الضعف في الأشهر الـ 24 الماضية. نظرا لمستوى الحذر المنخفض نسبياً، فأنه من المؤسف وغير المستغرب بنفس الوقت أن 59% على الأقل كانوا هدفاً للجريمة الإلكترونية خلال الفترة نفسها.

وكما حدث في السنوات السابقة، تم إرتكاب معظم هذه الجرائم عن طريق التصيد وهجمات البرمجيات الخبيثة، وهو اتجاه جعل النظر في حلول مكافحة البرامج الضارة ونظم التصحيح وتدريب المستخدمين وتوعيتهم من الأولويات للمؤسسات لنشر المعرفة باستراتيجيات مكافحة الجرائم الالكترونية. وفي الوقت نفسه فإن التأثير التخريبي للهجمات الإلكترونية عند حدوثها يعزز من أهمية معالجة المخاطر الإلكترونية حيث أن 22% من المشاركين الذين عانوا من الهجمات الالكترونية يرون أنها أكثر الحوادث ضررًا، ويعتقد 29% من المؤسسات أن الجرائم الالكترونية ستكون أكثر الجرائم أثرا وأشدها إرباكاً للمؤسسات في الأشهر الـ 24 المقبلة.

من حيث شكل الجريمة الالكترونية، فإن اتجاه المؤسسات في المنطقة نحو توفير الخدمة الرقمية وتوفرها في اي وقت سيؤدي إلى تزايد تأثير الهجمات الالكترونية على عمليات المؤسسات. من وجهة نظر المخرب فإن تعاظم اعتماد المؤسسات على التكنولوجيا سيتيح فرص اكبر لاجراء الهجمات الإلكترونية، حيث ان هذا سيوفر طريقة اسهل للاضرار بأعمال المؤسسات ويمكنه من القيام بعمليات الابتزاز وسوء استغلال الأصول والإحتيال في المشتريات، والتي تتطلب جميعها طرق هجوم أكثر تعقيداً.

بالنظر إلى المستقبل يبدو أن عدد المؤسسات التي ستستهدفها الجرائم الالكترونية سيستمر في النمو عبر جميع فئات الهجمات. من ناحية أخرى نتوقع أيضاً استمرار نمو الابتزاز وسوء استغلال الأصول والإحتيال في المشتريات، والذي يتاح من خلال وجود ثغرات في التطبيقات الرقميه التي تستخدمها المؤسسات و خاصه تلك التطبيقات الأقل نضجاً.

...لكن المؤسسات ترتفع إلى مستوى التحدي

وبالرغم من ما ذكر سابقا، هناك بعض النتائج المشجعة والتي ظهرت في بحثنا. فمن الناحية الإيجابية لدى 77% من المؤسسات الآن خطة استجابة للتعامل مع الهجمات الإلكترونية (مقارنة بـ 33% فقط في عام 2016)، ويبدو الاغلبيه ترجح قيامها بمشاركة المعلومات مع جهات حكومية ووكالات تنفيذ القانون مما يجعل المنطقة أكثر مقاومة في المستقبل. نظرًا للاحتمال المتزايد للهجمات الإلكترونية وأثرها المحتمل، نتوقع أن يكون لدى معظم الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم والكيانات الحكومية خطة استجابة يتم تطبيقها في الفترة القادمة.

%29

من المؤسسات تعتقد بأن الجرائم الاكترونية ستكون أكثر جريمة اقتصادية مؤثرة في الأشهر ال 24 القادمة

المصدر: الإستبيان العالمي لشركة برايس ووتر هاوس كوبرز حول الجرائم الإقتصادية و الإحتيال في الشرق الأوسط 2018.

استخدام التكنولوجيا لكشف الإحتيال

%82

من المشاركين في الشرق الأوسط يتفقون بان المراقبة الآنية المستمرة تساعد مؤسساتهم في مكافحة الإحتيال

المصدر: الإستبيان العالمي لشركة برايس ووتر هاوس كوبرز حول الجرائم الإقتصادية و الإحتيال في الشرق الأوسط 2018.

استشعر النبض...

على الرغم من التحديات التي ذكرناها سابقا، تدرك المؤسسات القيمة المتزايدة لاستخدام تقنيات مكافحة الإحتيال وتتطلع إلى توسيع نطاق استخدامها. وقد أكد نحو 82% من المشاركين في الشرق الأوسط على أن المراقبة المؤتمته المستمرة والآنية تساعدهم في مكافحة الإحتيال.

فوائد مراقبة البريد الالكتروني آخذة في الارتفاع

تعتبر مراقبة البريد الإلكتروني أبسط نسبيًا من حيث التطبيق من المراقبة الآنية المستمرة، وتشير دراستنا أن نصف المؤسسات في المنطقة تستخدمه بالفعل أو تفكر في استخدامه لمساعدتها لمكافحة الإحتيال. مما يؤكد ازدياد أهميته، وبالنظر إلى المستقبل، فإن الأهتمام المتزايد يشير إلى أن معظم الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم والكيانات الحكومية ستدرس استخدام أساليب مراقبة البريد الإلكتروني في غضون الـ 12 إلى 18 شهرًا القادمة.

الشكل 6: بدأت المؤسسات بالاستفادة من التكنولوجيا في مكافحة الإحتيال

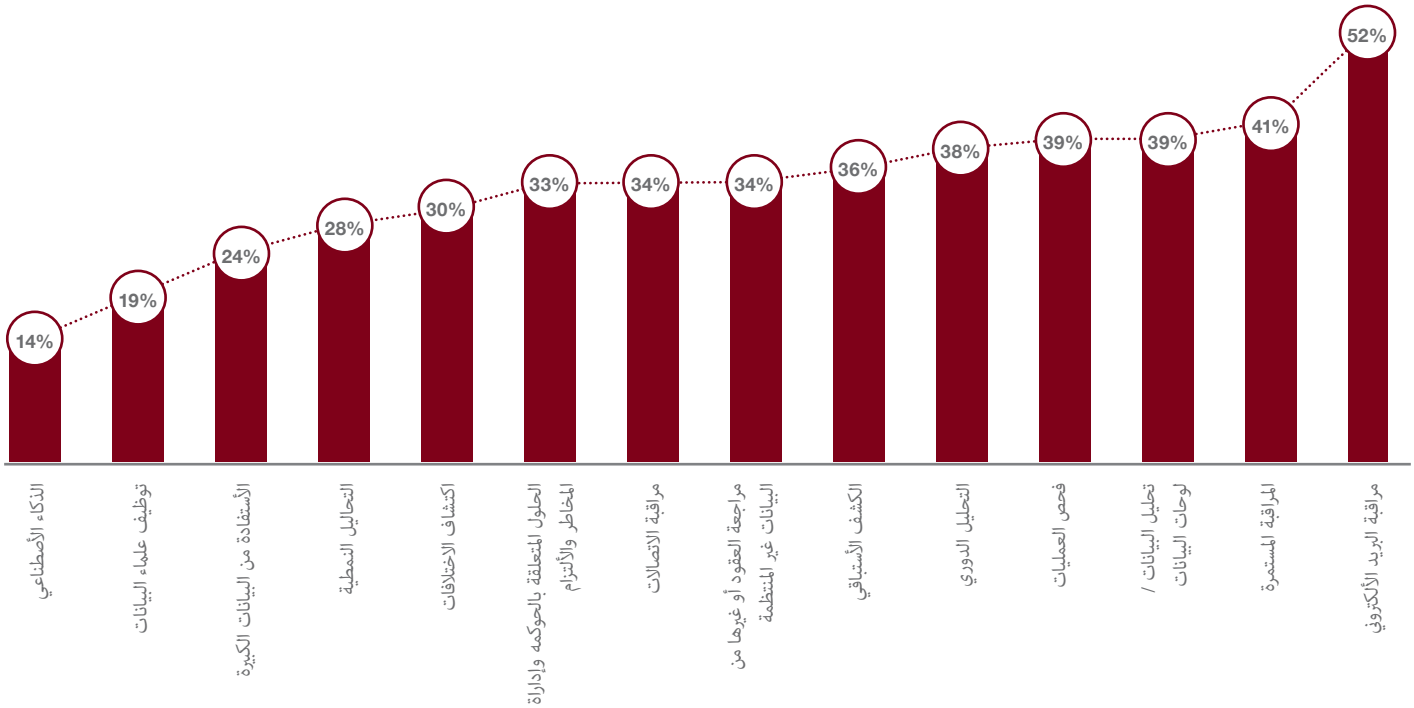

س: الى اي درجة تستخدم مؤسستك وتجد قيمة من تقنيات التكنولوجيا التالية في بيئة التحكم لديك للمساعدة في مكافحة الإحتيال و/او الجريمة الأقتصادية؟ (% من المشاركين الذين قالوا أن مؤسستهم تستخدم وتستمد القيمة)

المصدر: الإستبيان العالمي لشركة برايس ووتر هاوس كوبرز حول الجرائم الإقتصادية و الإحتيال في الشرق الأوسط 2018

تعمل المؤسسات في الشرق الأوسط على استخدام التكنولوجيا بشكل متزايد لمكافحة الإحتيال حيث أشار 52% منهم بأنهم يعتمدون على التكنولوجيا كأسلوب الرصد الأساسي للكشف عن عمليات الإحتيال

حوالي نصف المشاركين في الإستبيان من الشرق الأوسط يستخدمون أو يفكرون في استخدام مراقبة البريد الإلكتروني لمكافحة الإحتيال مما يعكس الدور القوي والمستمر الذي يلعبه البريد الإلكتروني في العديد من المعاملات التجارية في المنطقة.

هنالك عدة طرق يجري استخدامها لمراقبة البريد الالكتروني وتتراوح المنهجيات بين مراقبة حركة البريد الإلكتروني بشكل مستمر وآني إلى مراقبة أكثر انتقائية تركز على فترات زمنية معينة أو مجالات عالية المخاطر. من خلال الدمج بين مراقبة البريد الإلكتروني والذكاء الإصطناعي وبرامج المرئيات، يمكن للمنظمات تحليل الأنشطة المشبوهة وتحديد المخالفات بسرعة أكبر.

كما يمكن استخدام بيانات اتصالات الموظفين - بما في ذلك البريد الإلكتروني الداخلي ومواقع المناقشة والتواصل الاجتماعي - في تحليل شعور الافراد وتحديد الاتجاهات في سلوكهم ومستويات التوتر وعلاقات العمل. ويمكن لتكنولوجيات متقدمة مثل معالجة اللغات الطبيعية والتعلم الآلي مساعدة الإدارة على التنبؤ بالمشكلات التي قد تؤدي إلى ارتكاب جريمة اقتصادية أو اتباع سلوك سئ ومعالجة المخاطر الناشئة قبل أن تتفاقم وتحدث أثرا كبيرا في بيئة العمل.

الذكاء الاصطناعي: حليف يمكن استخدامه

تستخدم المؤسسات في الشرق الأوسط التكنولوجيا بشكل متزايد في جهودها لمكافحة الإحتيال حيث أشارت الدراسة أن 52% منهم يعتمدون على التكنولوجيا كأسلوب مراقبه أساسي للكشف عن الإحتيال والجرائم الإقتصادية فيما يتعلق بالهجمات الإلكترونية ومواقع الضعف. إلا إن هذا الإستخدام محدود حيث أفاد ثلث المشاركين فقط أن مؤسساتهم تستفيد من الذكاء الاصطناعي للمساعدة في كشف الإحتيال. إن دمج الذكاء البشري مع الذكاء الاصطناعي في بيئة العمل سينقل قدرتك على كشف الإحتيال إلى آفاق جديدة.

وتشير المقارنة العالمية إلى أن معدل تبني منظمات الشرق الأوسط للذكاء الاصطناعي لأغراض مكافحة الإحتيال يُعد أمر مهم. بحسب دراستنا العالمية، أفادت 27% من المؤسسات في المناطق النامية أنها تستخدم حاليا أو تخطط لتطبيق الذكاء الاصطناعي لمكافحة الإحتيال، في حين أن 22% فقط من الشركات في المناطق المتقدمة أفادت الشيء نفسه. في مقابل هذه النتائج، فإن إجابة المشاركين في الإستبيان بأن ثلث مؤسسات الشرق الأوسط تستخدم الذكاء الاصطناعي يعد مثيراً للإعجاب.

إن إحدى المشاكل المحتملة التي يجب على المؤسسات أن تقيمها بحذر عند استخدام الذكاء الاصطناعي للكشف عن الإحتيال هي دقة وسلامة البيانات. حيث شهدت المنطقة في العقد الأخيرة نشاط اقتصادي متسارع، مما أدى إلى زيادة سريعه في النمو إلى مستويات تسببت بتحديات كثيرة للمؤسسات في مواكبة التقدم. ومن اهم هذه التحديات دقة وسلامة البيانات ولذلك تحتاج المؤسسات الى تقييم مدى دقة بياناتها عند وضع أنظمة جديدة لمكافحة الإحتيال باستخدام الذكاء الاصطناعي.

استثمر في مواردك البشرية وليس فقط في الأجهزة

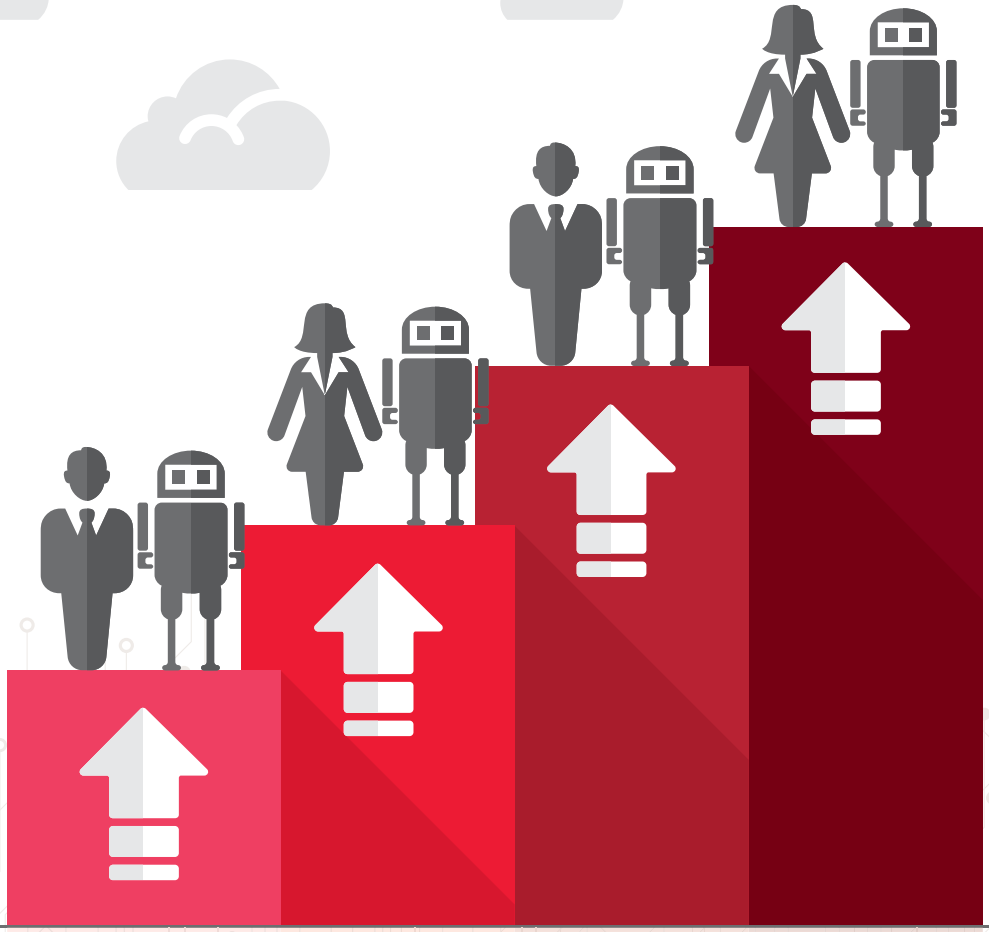

الاستثمار في مواردك البشرية سوف يحقق أكبر عائداتك حتى الآن

على الرغم من أن التكنولوجيا تلعب دوراً متنامياً في معالجة الإحتيال في المؤسسات، إلا أنه من المهم أن ندرك أنها ليست الإجابة بحد ذاتها وأن التركيز على الأفراد العاملين وراء هذه التكنولوجيا يعد أكثر أهمية. وهذا يتطلب إجراء تقييم منتظم لمخاطر الإحتيال، ومع اخذ العوامل المتعلقة بالجوانب البشرية بالاعتبار ومراقبة العوامل المحفزة والتي قد تشجع على ارتكاب الجرائم الإقتصادية.

من المفاهيم الخاطئة الشائعة في العديد من المؤسسات هي أن مسؤولية مكافحة الإحتيال تكون مرتبطة بوحدة محددة. إلا أن الرسالة الواضحة التي يجب تعزيزها، هي أن كشف الإحتيال مسؤولية مشتركة. إن الكشف عن الجرائم الإقتصادية وتفاديها والتعامل معها هي مسؤولية الجميع، نظراً لأنها تؤثر بدورها على الصحة الجيدة للمؤسسة وعلى ثقافة المؤسسة وسمعتها وجميع من يعمل فيها. تساعد برامج التوعية ونشر ثقافة عدم التسامح مع مخاطر الإحتيال جميع من في المؤسسة على فهم أن الإحتيال "مشكلة كل شخص".

وأشارت الدراسة إلى أن أعمال التدقيق الداخلي الروتينية هي أهم أساليب كشف الإحتيال في المؤسسات في المنطقة مما يؤكد على أهمية العنصر البشري.

كما ارتفع معدل الإبلاغ الداخلي عن حالات الإحتيال بنسبة 11% في الـ 24 شهرا الماضية، مما يجعلها ثاني أهم وسيلة للكشف عن الإحتيال - ومما يؤكد على أهمية الاعتماد على عاملي الثقة والمشاركة بين الموظفين لمعالجة الإحتيال، لذا في حين أن استخدام تقنيات الكشف مثل مراقبة البريد الالكتروني تنمو بقوة إلى أن الأساليب التقليدية القائمة على الأفراد لا تزال تهيمن.

%11

زيادة في حالات الإحتيال التي تم الابلاغ عنها من داخل المؤسسة خلال الـ 24 شهرا الماضية مما وضعها في المركز الثاني بالنسبة للوسائل الأكثر اهمية في كشف الإحتيال

المصدر: الإستبيان العالمي لشركة برايس ووتر هاوس كوبرز حول الجرائم الإقتصادية و الإحتيال في الشرق الأوسط 2018.

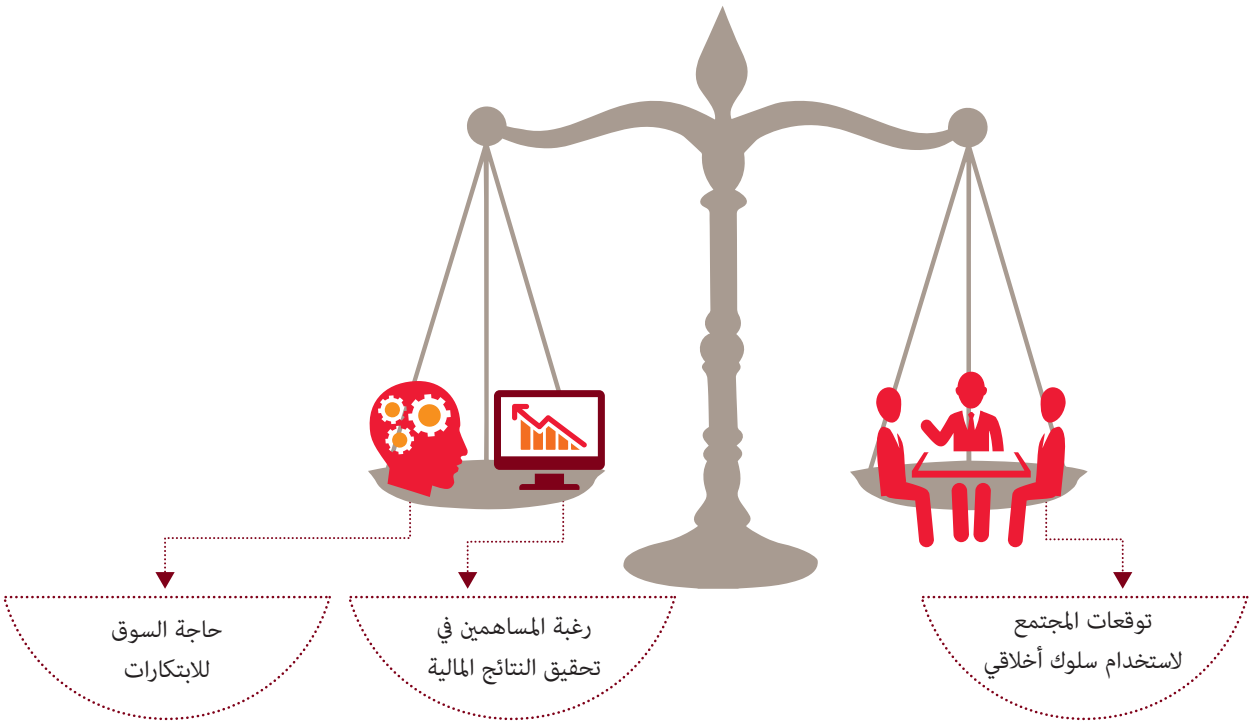

%48

من المشاركين أفادوا بأن موظفين من داخل المؤسسة كانوا مسؤولين عن حالات الإحتيال الأكبر أثرا على المؤسسة

المصدر: الإستبيان العالمي لشركة برايس ووتر هاوس كوبرز حول الجرائم الإقتصادية و الإحتيال في الشرق الأوسط 2018.

التعرف على المحتال

يستمر تطور ملف تشخيص مرتكبي الجرائم الإقتصادية في الشرق الأوسط، مما يوفر للمؤسسات مؤشرات مفيدة لمكافحتهم. تستمر نسبة الجرائم الإقتصادية والإحتيال المرتكبة من قبل جهات داخلية في المؤسسة بالإزدياد والتي تمثل 48% من الجرائم الإقتصادية المكتشفة وهي نسبة أقل بقليل من المتوسط العالمي البالغ 52%.

مع ظهور سوء إستخدام الثقة والموارد كأشكال شائعة من المخالفات، فإن الجناة الرئيسيين في عمليات الإحتيال الداخلية هم موظفي الإدارة العليا و المتوسطة، بنسبة بلغت 62% من الحالات المكتشفة. كما تظهر دراستنا أن ثلث مرتكبي عمليات الإحتيال يعملون في العمليات أو الإنتاج.

إن التهديدات الخارجية هي أيضا في تزايد في الشرق الأوسط، حيث أن 41% من حالات الإحتيال المبلغ عنها تم إرتكابها من قبل جهات من خارج المؤسسة - بما يتماشى مع الرقم العالمي البالغ 40%. القراصنة هم الجناة الرئيسيون للإحتيال الخارجي في المنطقة، ويشكلون 41% من مرتكبي الجرائم الإقتصادية الخارجية ويعتبر الزبائن ثاني أكثر فئة من مرتكبي عمليات الإحتيال الخارجية، حيث شكلوا ما نسبته 35%.

فك تشفير مثلث الإحتيال

أن تنوع خلفيات مرتكبي حالات الإحتيال - وحقيقة أن معظمهم من داخل المؤسسات - توضح بأن الأشخاص هم الذين يرتكبون الإحتيال، وليس الآلات أو التكنولوجيا. حيث أن اتخاذ قرار الإحتيال يبقى في النهاية سلوك بشري وهو العامل الأكثر أهمية.

إن حدوث الإحتيال هو نتيجة مزيج معقد من الشروط والحوافز البشرية التي يمكن تلخيصها في العناصر الرئيسية الثلاثة للإحتيال الداخلي والتي تشكل مثلث الإحتيال. وتتضمن هذه العوامل:

- الضغط
- الفرصة
- التبرير

في حين أن جميع العناصر الثلاثة يجب أن تكون متواجدة إلا أنه ليس لكل منها نفس التأثير. تاريخياً، اعتبرت الفرصة هي العامل الرئيسي المساهم في الإحتيال أو الجريمة الإقتصادية - وما زال الحال كذلك بحسب هذه الدراسة. وهذا يؤكد أن الاستثمار في التدابير الاستباقية وردع الإحتيال هو مفتاح رئيسي لإغلاق الفجوات والفرص.

قد تعتقد أنك تعرف عملاءك جيدًا إلا أن استبياننا قد أشار إلى أن 35% من عمليات الإحتيال الخارجية ارتكبت ضد المؤسسات من قبل زبائنها. إن وضع برامج للإجراءات النافية للجهالة ومعرفة الزبون يعتبر جزء مهم ورئيسي في أي برنامج فعال لمنع الإحتيال.

المشكلة و الحل

العلاج المضاد للفرص: الضوابط الرقابية

تبين الدراسة التي أجريناها أن الفرصة تُعتبر أكبر عامل مساهم يؤدي إلى نشاط احتيالي. واحدة من أكثر الإجراءات الفعالة التي يمكن أن تتخذها المؤسسة للحد من الفرص المتزايدة هي وضع ضوابط واضحة وصارمة من خلال تدابير تشمل السياسات والإجراءات وفصل السلطات والقواعد السلوكية.

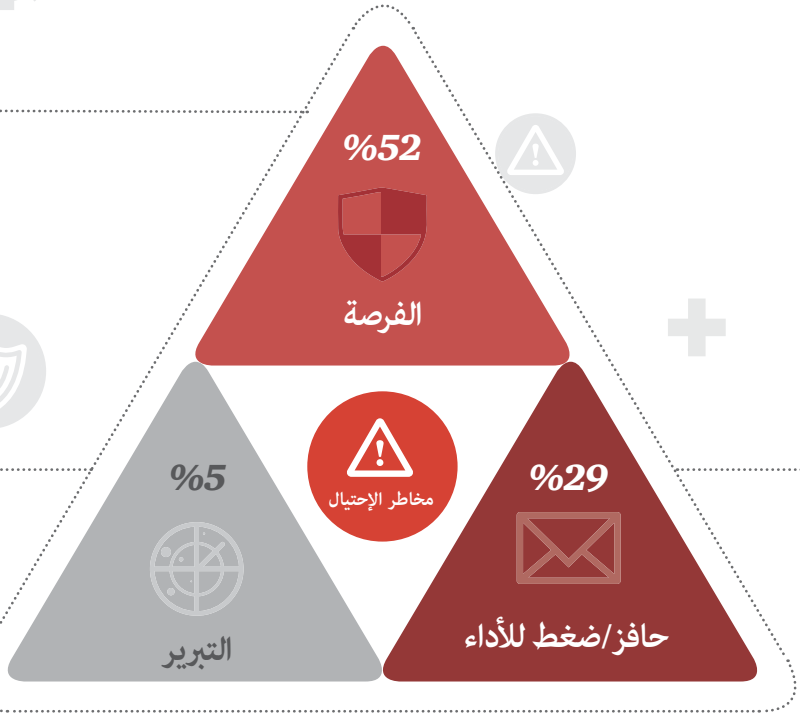

س. الى أي مدى ساهم كل من العوامل التالية في حادثة الإحتيال/او الجريمة الأقتصادية التي ارتكبها موظفون داخليون داخل مؤسستك؟

المصدر: استبيان برايس وترهاوس كوبرز حول الجرائم الأقتصادية و الإحتيال في الشرق الأوسط.

العلاج المضاد للحافز/ الضغط : الشفافية

إن الضغوط والتوتر الذي يواجه القوى العاملة سواء من العوامل الداخلية أو الخارجية يمكن أن يؤدي إلى آثار ضارة على المدى الطويل. والخطوات التي يمكن اتخاذها للتخفيف من هذه الضغوط يمكن أن تقلل إلى حد كبير من احتمالية وقوع الجريمة الإقتصادية. من الممكن أن تشمل هذه الخطوات التدريب وإعداد التقارير وإعداد خطوط الإبلاغ عن المخالفات وتعزيز بيئة إيجابية من التدريب والتطوير تدعمها سياسة "الباب المفتوح". في النهاية أفضل أسلوب لإدارة الاشخاص التابعين إليك هو البدء بفهمهم.

العلاج المضاد للتبرير: الثقافة

في حين أنه يمكن قياس و توقع عاملي الفرصة و الحافز/ الضغط إلا أن قياس عامل التبرير أصعب بكثير حيث أنه يتأثر بمجموعة كبيرة من العوامل وخصائصه تختلف من شخص لآخر. تتمثل الخطوة الأولى في التعرف على موظفيك وما يتوقعونه منك كصاحب عمل، مما يساعدك على فهم ما يجعلهم منتمين لبناء ثقافة شاملة. يجب تعزيز هذه الثقافة من خلال برامج التدريب والتوعية، والحفاظ على الشفافية في المؤسسة ونشر الرسائل من الإدارة العليا حول اهمية الإستقامة قولاً وفعلاً.

سطوع فجر الدور الاستباقي

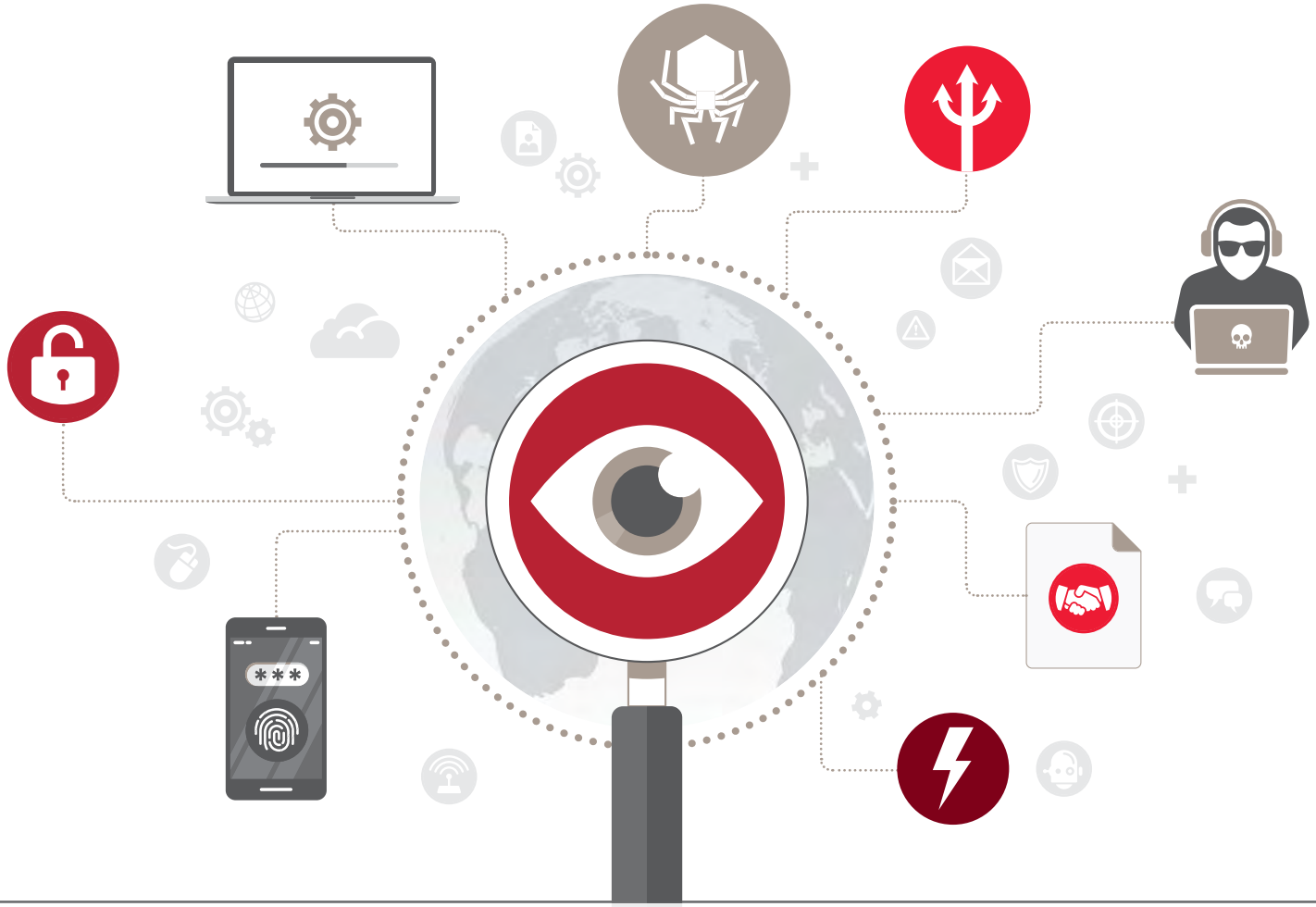

"إذا كنت تعتقد أن الوقاية مكلفة فجرّب حدوث حالة احتيال."

من المتوقع ان يزداد الانفاق على أنشطة مكافحة الإحتيال بوتيرة اسرع في المنطقه من اي مكان آخر

سيطر على تحدياتك وسوف تكون أكثر استعدادا لمواجهة العاصفة

مع أخذ ما سبق بعين الاعتبار، ما الذي تفعله المؤسسات للحد من عوامل مثلث الإحتيال التي تؤدي إلى ارتكاب نشاط احتيالي؟ يتعين على المؤسسات إغلاق الفرص المتاحة لارتكاب الجرائم الإقتصادية عن طريق مراقبة المخاطر ووضع تدابير لمنعها واكتشافها. تشير دراستنا أن نسبة المؤسسات التي أجرت عملية تقييم لمخاطر الإحتيال والجرائم الإقتصادية خلال الـ 24 شهرًا الماضية قد قفزت إلى 77% مقارنة بـ47% في عام 2016.

...بالإضافة إلى زرع ثقافة مكافحة الإحتيال

إلى جانب الإجراءات المحددة لمعالجة مخاطر الإحتيال من المهم أيضًا تطوير ثقافة داخل المؤسسة تستند على قيم متينة مشتركة مدعومة بسياسات قوية وبرامج فعاله لأخلاقيات العمل والامتثال تندرج في عملية إتخاذ القرارات اليومية. من المؤكد أن المؤسسات في المنطقة تتحرك في هذا الاتجاه: كما تم الإشارة سابقاً فإن نسبة المؤسسات في الشرق الأوسط التي لديها برامج أخلاقيات العمل والالتزام قد ارتفعت على مدى الأشهر الـ 24 الماضية. ومن المتوقع أن يرتفع الإنفاق على أنشطة مكافحة الإحتيال بوتيرة أسرع في المنطقة من أي مكان آخر.

الشكل 7: خلال الـ 24 شهرا الماضية اجرى المشاركون تقييما للمخاطر في مجال واحد أو أكثر من المجالات التالية

كن مستعدًا - وأخرج أقوى: أهم الدروس المستفادة

يؤكد استطلاعنا للجريمة الإقتصادية والإحتيال في الشرق الأوسط لعام 2018 أن العديد من المؤسسات في منطقة الشرق الأوسط غير مستعدة بشكل كامل لمواجهة الإحتيال وذلك لأسباب داخلية وخارجية. من الضروري أن تتخذ المؤسسة خطوات استباقية نحو فهم الإحتيال بشكل شامل من خلال كشف نقاط الإحتيال الخفية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنعها. إليك أهم أربع دروس مستفادة من دراستنا مع الإجراءات المقترحة المتعلقة بكل منها.

1. تحقق من الأرضية التي تقف عليها:

معرفتك بأهم مخاطر الإحتيال في مؤسستك سيساعدك في وضع استراتيجية للحد منها وتجهيز نفسك لحماية مؤسستك من هذه المخاطر. كما أن معرفة نقاط الضعف الخاصة بمؤسستك سواء تلك المتعلقة بموظفيك أو تلك الناجمة عن طبيعة أعمالك ستمكنك من وضع اجراءات تهدف للحد من تلك المخاطرمما سيجعل مؤسستك أكثر قوة وأكثر مرونة في الأوقات الجيدة والسيئة.

اتخذ الاجراء الآن:

يمكن أن تتضمن الخطوات الرئيسية في مكافحة الجريمة الإقتصادية ما يلي: *(1)* إجراء تقييمات دورية لمخاطر الإحتيال، *(2)* إزالة الموانع والعوائق لتظافر جهود الاقسام ذات العلاقة مثل ادارة الامتثال والأخلاقيات وإدارة المخاطر والادارة القانونية والتدقيق، *(3)* تبني ثقافة مؤسساتية أكثر تماسكًا ومرونة وحساسية لمخاطر الإحتيال.

2. استخدم التأثير الكبير لمواقف وتوجيهات اصحاب المناصب القيادية:

لم يتزايد تهديد الجريمة الإقتصادية في السنوات الأخيرة فحسب، بل تغيرت قواعد وتوقعات أصحاب المصلحة – بما فيهم من المنظمين والجمهور والموظفين - بشكل لا رجعة فيه. وفي عالم يمكن فقدان السمعة و الثقة بين عشية وضحاها، ستُحاسب المؤسسة غداً على ماتقوم به اليوم. ولذلك فإن كيفية استجابة القيادة العليا في المؤسسة عندما تنشأ حالة احتيال أو قضية امتثال ستكون مهمة لمستقبل المؤسسة كأهمية الحدث ذاته.

اتخذ الاجراء الآن:

إن استخدام الشفافية في عملك وإظهار الالتزام بأفضل ممارسات النزاهة يعد أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى وسيعزز سمعة تلك المؤسسات التي تتبناها. كما ان ثقة موظفيك وشركاء العمل والزبائن والمساهمين والجمهور بمؤسستك سيتعزز باظهار مدى التزامك بالمعايير الأخلاقية.

3. فكر بطريقة مبتكرة:

إن تطور دور التكنولوجيا في مؤسستك يتطلب منك التفكير في طرق جديدة لإدارة مخاطر الإحتيال والجريمة الإقتصادية وخاصة مع بروز الإحتيال الذي يرتكبه الزبائن والجريمة الإلكترونية كأكثر الجرائم تهديداً.

4. قم بتعزيز خطوط الدفاع الثلاثة:

إن استخدام ادراكك بمدى فعالية الإجراءات الاستباقية لمؤسستك بالإضافة إلى الدروس المستفادة من الاستجابة لحوادث الإحتيال هو نقطة جوهرية لتعزيز فعالية خطوط الدفاع الثلاثة للمؤسسة - الإدارة التنفيذية ، وادارة المخاطر، والتدقيق الداخلي - و له أثر هام جدا في انضاج قدرة المؤسسة على الصمود.

اتخذ الاجراء الآن:

تحتاج المؤسسات إلى ابتكار أساليب جديدة وأكثر فاعلية للحد من مخاطر الإحتيال في ظل بيئة الأعمال المتغيرة والمتأثرة بالتدخل الكبير للتكنولوجيا. ولذلك تحتاج المؤسسات إلى ابتكار آليات مناسبة لمعالجة المخاطر المتغيرة وذلك من خلال استخدام الكميات المتزايدة من البيانات التي تحتفظ بها المؤسسات.

اتخذ الاجراء الآن:

خذ بعض الوقت للتفكير في الحوادث التي تحصل في مؤسستك لاتخاذ خطوات فعالة لتعزيز دفاعاتك ضد الجريمة الإقتصادية. إن تطوير أساليب جديدة لتقييم ومعالجة التهديدات المتغيرة في كل خط من خطوط الدفاع الثلاثة للمؤسسة هو جزء مهم في بناء أسس قوية للوقاية من مخاطر الإحتيال و ردعها.

اتخذ هذه الخطوات ومن المرجح أن تكون مؤسستك في وضع جيد لتحويل مشكلة عمل محتملة إلى فرصة للتميز عن الغير. ببساطة: يجب أن تكون مستعدًا بشكل صحيح لمكافحة لإحتيال - وبدلاً من أن تتعرض لنكسة ستتمكن من الظهور بشكل أقوى.

جهات الاتصال

نيك روبينسون
شريك - خدمات التحقق والنزاعات في الشرق الأوسط
+971 (0) 4 304 3974
+971 (0) 50 899 2087
Nick.e.robinson@pwc.com

جون ويلكنسون
شريك - خدمات التحقق والنزاعات في الشرق الأوسط
+971 (0) 4 304 3538
+971 (0) 50 900 7491
john.d.wilkinson@pwc.com

طارق حداد
شريك - خدمات التحقق والنزاعات في الشرق الأوسط
+966 (11) 211 0400 (ext 1880)
+966 (0) 56 091 1113
tareq.haddad@pwc.com

أشرف الزعيم
شريك - خدمات التحقق والنزاعات في الشرق الأوسط
+971 (0) 4 304 3132
+971 (0) 50 841 0383
achraf.elzaim@pwc.com

محمد ملكاوي
مدير تنفيذي - خدمات التحقق والنزاعات في الشرق الأوسط
+971 (0) 4 304 3344
+971 (0) 56 676 1980
mohammad.malkawi@pwc.com

عقيلة زهراة نجدي
مديرة - خدمات التحقق والنزاعات في الشرق الأوسط
+966 (11) 211 0400 (ext 1190)
+966 (0) 56 619 2840
aaqilah.z.nagdee@pwc.com

تيمور كورشلو
مدير تنفيذي - تحليل المعلومات
+962 (0) 6 500 3486 (ext 3332)
+962 (0) 7 9296 4770
tkorshlow@pwc.com

شون ريس
مدير تنفيذي - خدمات التحقيق الالكترونية
+971 4 515 7479
+971 52 650 2199
sion.l.rhys@pwc.com

ديفيد هول
مدير تنفيذي - خدمات التقصي عن الأعمال
+971 4 5178810
+971 56 6762919
david.hall@pwc.com

www.pwc.com/me/crimeandfraudsurvey

هدفنا في بي دبليو سي هو تعزيز الثقة في المجتمع وحل المشاكل الهامة. بي دبليو سي هي شبكة شركات متواجدة في 158 بلداً ويعمل لديها 236,000 موظف ملتزمين بتوفير أعلى معايير الجودة في خدمات التدقيق والاستشارات والضرائب. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة موقعنا الالكتروني www.pwc.com

تم إعداد هذا المنشور للتوجيه العام بشأن الأمور ذات مصلحة فقط، ولا يمثل نصيحة مهنية. يجب ألا تتصرف بناءً على المعلومات الواردة في هذا المنشور دون الحصول على نصيحة مهنية من ذوي الخبرة. لا يتم تقديم أي تعهد أو ضمان (صريح أو ضمني) فيما يتعلق بدقة أو اكتمال المعلومات الواردة في هذا المنشور، وإلى الحد الذي يسمح به القانون ، لا تقبل بي دبليوسي أو تتحمل أي مسؤولية عن أي نتائج تترتب عليك أو على أي شخص آخر يتصرف، أو يمتنع عن التصرف، إستناداً على المعلومات الواردة في هذا المنشور أو لأي قرار يستند إليه.

بي دبليو سي تشير إلى شبكة بي دبليو سي و/ أو واحدة أو أكثر من الشركات الأعضاء فيها، كل واحدة منها هي كيان قانوني مستقل. للمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا الالكتروني www.pwc.com/structure.

© 2018 بي دبليو سي. جميع الحقوق محفوظة

31219 Design Services (03/18)